

المغرب يراهن على نظام الحماية الاجتماعية لرفد الاقتصاد

قانون يستهدف ترسيخ العدالة الاجتماعية ومكافحة التوظيف الهش وتوفير عوائد ضريبية



راهن الحكومة المغربية على تفعيل برنامج الحماية الاجتماعية لاستيعاب القطاع غير المهيكل بما يتيح إيرادات للدولة ويوفر صمام أمان اجتماعي للطبقة العاملة، حيث تستهدف الخطة توفير التغطية الصحية والاجتماعية ومكافحة كل أشكال التوظيف الهش التي تسببت في الكثير من حوادث الشغل الفظيعة.

إصلاح نظام المقاصة (الدفع والتداول) وتفعيل السجل الاجتماعي الموحد.

وسجل بتشريعون خلال جلسة

مدارسة القانون والتصويت عليه

بمجلس المستشارين أن "تعميم الحماية

الاجتماعية سيكلف حوالي 5.6 مليار

دولار سنويا، وسيؤسس لإصلاح

مجتمعي سيشكل نقطة تحول مفصلية

في مسار الإصلاح الشامل لنظام الحماية

الاجتماعية في المغرب، بما يمكن من

التقليص من الفقر ومحاربة الهشاشة

ودعم القدرة الشرائية للأسر".

وتأتي هذه التحركات بعد حادث

شغل فظيع هز محافظة طنجة بعد غرق

ما يقارب 28 ضحية في 8 فبراير الماضي

بينما كانوا يشتغلون بمصنع غير

قانوني للنسيج، وأثارت الحادثة جدلا

حقوقيا واقتصاديا وأسعا بخصوص

واقف تواجد الوحدات الإنتاجية العاملة

في السرية بالمدن الكبرى.

وتعالت حينها الأصوات المناهية

بضرورة وضع حد لهذه التجاوزات التي

تنتعش في ظل استغلال شركات تعمل

خارج إطار القانون حالات الفقر لتشغيل

الناس في ظروف متريدة والتهرب من

دفع ضرائب للدولة.

وأكد إدريس الفينة، أستاذ بالمعهد

الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

في الرباط، أن "المغرب يخطو خطوة

هامية نحو مصاف الدول التي تبحث

عن رفع مستوى الرفاه الاجتماعي لكل

المواطنين، بتعميم التغطية الاجتماعية

لشتمل كل فئات المجتمع دون استثناء

بما فيها الفئات الهشة والفقيرة والفئات

ذات الدخل المنخفض غير المستقرة أو الفئات

المستغلة بالقطاع غير المهيكل".

ولفت إدريس الفينة في تصريح

لـ"العرب" إلى أن "مشروع التغطية

الاجتماعية استثمار مجتمعي بمرورية

أكيدة على المدى البعيد، كما يشكل هذا

المشروع خطوة عملية في إطار تفعيل

النموذج التنموي الجديد الذي يهدف

محمد ماموني العلوي

صحافي مغربي

الرباط - وجهت السلطات المغربية انظارها نحو تفعيل برامج الحماية الاجتماعية بهدف إدماج القطاع غير الرسمي في منظومة الاقتصاد بما يوفر إيرادات للدولة من خلال الرسوم الضريبية وتوفير تغطية اجتماعية لحماية الطبقات العاملة في هذا القطاع الهش للحد من حوادث الشغل والاستغلال الاقتصادي والتهرب الضريبي.

وتندرج هذه المبادرة في إطار برنامج حده العاهل المغربي الملك محمد السادس خمس سنوات لإدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي المحلي، بما يوفر حماية للطبقة العاملة ويضمن حقوقها فضلا عن تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.

محمد بن شعوبن

البرنامج سيعمم

التغطية الاجتماعية

لشتمل 22 مليون مغربي

إدريس الفينة

المشروع خطوة تهدف

إلى إعادة توزيع الثروة

بين فئات المجتمع

وصادق مجلس النواب المغربي الإثنين بالإجماع، على قانون الحماية الاجتماعية.

وأكد محمد بن شعوبن وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على أهمية القانون المتعلق بالحماية الاجتماعية، لافتا إلى أن إقراره سيمكن من إطلاق مختلص الإصلاحات الضرورية، وعلى رأسها إصلاح المنظومة الصحية

قطع الطريق على التجارة بأوجاع الناس

وفيما يخص البيات التمويل نص مشروع القانون - الإطار على آلية قائمة على الاشتراك بالنسبة للأشخاص القادرين على المساهمة في تمويل هذه الحماية الاجتماعية، وعلى آلية أخرى قائمة على التضامن لفائدة الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك.

وأكد إدريس الفينة أن "هذا المشروع لن يرفع الكلفة الاقتصادية المجتمعية وينقل الميزانية العامة"، موضحا أن المشروع الذي يعتبر استثمارا في الرأسمال البشري كالتعليم سوف يرفع المردودية والإنتاجية ويخلق استقرارا نفسيا وسوف يساهم في تطوير اقتصاد الصحة والمخدرات المؤسسية".

كل شخص له شغل قار من خلال تبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض وتوسيع الاستفادة منه.

وفي تفصيل التكلفة المالية فإن 1.5 مليار دولار ستخصص للتغطية الصحية، ونحو 2.2 مليار دولار للتعويضات العائلية التي ستمتد 7 ملايين طفل و3 ملايين أسرة، بينما سيخصص مبلغ 1.7 مليار دولار لتوسيع قاعدة المخترطين في نظام التقاعد، وحوالي 111 مليون دولار للتعويض عن فقدان فرص العمل.

وستتمد إجراءات تنفيذ المشروع على مدى خمس سنوات في إطار ثلاث مراحل وسيتم تمويله عبر موارد مالية متعددة المصدر بما فيها المشاركات والمساهمات التضامنية وموارد إصلاح صندوق المقاصة والميزانية العامة.

الإجباري الأساسي على المرض بنفس الخدمات وسلة العلاجات التي يستفيد منها الأجراء في القطاع الخاص حاليا.

وبحلول عام 2023 سينطلق تعميم التعويضات العائلية المرتبطة بالأطفال دون سن الـ 21 والتعويضات الجزائية للذين دون أطفال، وذلك مع إطلاق عدد من الإصلاحات التي تمهد للأمر من خلال توفير الميزانية اللازمة التي ستستلزم بدورها فتح ورش موازية لإصلاح أنظمة صندوق المقاصة.

كما ستعمل الحكومة على توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد لكل المغاربة ذوي الأنشطة في القطاع الخاص في عام 2025 والبالغ عددهم 5 ملايين مغربي، كما سيتم التعويض عن فقدان الشغل ليشمل

إلى إعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع ومجاليا.

وأشار الوزير محمد بن شعوبن إلى "أن المشروع موجه بالأساس لحماية الفئات الفقيرة والهشة والأسر ذات الدخل المحدود، ضد مخاطر الطفولة والمرض والشيوخة وفقدان الوظائف". وأوضح وزير الاقتصاد والمالية أن هناك 14 مليون مغربي موظف أو أجير في القطاع المهيكل يستفيد من التغطية. وهو ما يتطلب برمجة لتعميم التغطية الاجتماعية لتشمل 22 مليون مستفيد، ستشمل تكاليف العلاج والعمليات الجراحية والأدوية.

وسيستفيد 11 مليون من المهنيين والتجار والمزارعين والصناع التقليديين وأصحاب المهن الحرة من التأمين

صندوق النقد الدولي يطالب البحرين بتسريع الإصلاحات الاقتصادية

ارتفاع الدين العام يعمق الضغوط على الموازنة

النفط والتدابير الاقتصادية لفايروس كورونا المستجد. والبحرين، تعتبر الأقل إنتاجا لجهة الموارد النفطية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتنتج نحو 200 ألف برميل من النفط الخام يوميا.

وتأثر الاقتصاد البحريني جراء تفشي فايروس كورونا، ما دفع الحكومة إلى إقرار حزمة مالية تحفيزية بقيمة 4.3 مليار دينار (11.4 مليار دولار) كأولوية قصوى لدعم الاقتصاد لمواجهة تداعيات الجائحة.

وتحتاج البحرين، وهي منتج صغير للنفط، لتعزيز ماليتها لسد عجز الموازنة المتزايد بسبب الانخفاض التاريخي لأسعار النفط.

كوفيد - 19 سيكون تدريجيا، متوقعا نموا يبلغ 3.3 في المئة هذا العام بعد انكماش 5.4 في المئة في 2020.

ويعاني البلد الخليجي الصغير من الصدمة المزوجة لازمة فايروس كورونا وانخفاض أسعار النفط، وتراكمت الديون على البحرين منذ صدمة أسعار النفط في 2014-2015.

وساعدها برنامج إعانة مالية خليجي بعشرة مليارات دولار على تفادي أزمة انكماش في 2018.

وقال مصرفيون ومحللون إن البحرين قد تحتاج المزيد من المساعدة المالية من دول الخليج العربية الأخرى في وقت قريب ربما يكون العام الحالي، لكن جيرانها الأكثر ثراء قد يكونون هم أنفسهم في عسر بسبب انخفاض أسعار

جدد صندوق النقد الدولي دعوته للبحرين بتسريع الإصلاحات الاقتصادية التي طال انتظارها على مستوى المالية العامة والدعم فضلا عن ارتفاع الدين العام، فيما أشاد الصندوق من جهة أخرى بالإجراءات الحكومية التي ساهمت في تخفيف آثار كورونا.

وارتفع عجز المالية العامة الكلي إلى 18.2 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في 2020 وبلغ الدين العام 133 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. واتسع عجز الحساب الجاري حتى بلغ 9.6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي وتراجعت الاحتياطيات الدولية لتصل إلى حوالي 1.4 شهر من الواردات غير النفطية المرتقبة.

ووفق السيناريو الأساسي لخبراء الصندوق، يتوقع استمرار العجز المزوج في البحرين على المدى المتوسط، مع ارتفاع الدين العام إلى 155 في المئة من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2026. ودعا الصندوق إلى إجراء إصلاحات عاجلة على مستوى المالية العامة لمعالجة الاختلالات الكبيرة وخفض الدين العام، واستعادة استدامة الأوضاع الاقتصادية الكلية، مع ضمان توجيه الدعم لأشد الفئات ضعفا.

كما أكد الحاجة إلى اتخاذ المزيد من إجراءات ضبط الأوضاع في ما بعد دورة الميزانية الحالية لوضع الدين على مسار تنازلي ثابت، والحد من اعتماد إيرادات المالية العامة على أسعار الهيدروكربونات.

وكان الصندوق قد قال في وقت سابق إن تعافي اقتصاد البحرين من جائحة

واشنطن - أشاد صندوق النقد الدولي بالتحرك السريع لمملكة البحرين لمعالجة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا، ودعاها في الوقت نفسه إلى إصلاحات عاجلة على مستوى المالية العامة لمعالجة الاختلالات الكبيرة وخفض الدين العام.

5.4

في المئة نسبة انكماش في مدفوعة بانكماش النمو غير النفطي بنحو 7 في المئة

وأوضح الصندوق في تقرير أن "الاستجابات السريعة والمنسقة جيدا على مستوى السياسات ساعدت في الحد من انتشار الفايروس في البلاد، وتوفير إمكانات الحصول على اللقاحات بسرعة وعلى نطاق واسع، وكذلك توجيه دعم الدخل والسيولة للفئات الأشد احتياجا".

ولفت إلى أن التقديرات تشير إلى انكماش اقتصاد البلاد بـ 5.4 في المئة في 2020، مدفوعا بانكماش حاد في النمو غير النفطي قدره 7 في المئة.

طفرة صادرات الغاز المسال تنعش الاقتصاد المصري

القاهرة - انعشت طفرة صادرات الغاز المسال خلال الربع الأخير من العام الماضي الاقتصادي المصري، ما يدعم خطط الحكومة الهادفة إلى توسيع طاقة الإنتاج. وذكر مجلس الوزراء المصري في بيان الثلاثاء أن صادرات الغاز الطبيعي المسال ارتفعت إلى 1.6 مليار متر مكعب من مكافئ الغاز في الربع الأخير من 2020. وتابع أن مصر صدرت 17 شحنة في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر ارتفاعا من ست شحنات خلال الربع الأول من 2020. وأوضح البيان أن صادرات البلاد تراجعت بين ثمانى وتسع شحنات شهريا منذ بداية العام.

وقالت وزارة البترول إن محطة دمياط للإسالة استأنفت عملها في فبراير. وأغلقت المحطة منذ 2012 جراء منازعات قانونية، وتبلغ طاقة المحطة الواقعة في شمال البلاد 7.56 مليار متر مكعب. وكانت محطة دمياط مملوكة بنسبة 80 في المئة لشركة يونيون فينوسا جاس، وهي مشروع مشترك بين إيني وناوتورجي، والنسبة الباقية موزعة مناصفة بين الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) والهئة المصرية العامة للبترول.

وبموجب اتفاق أبرم العام الماضي، صارت المحطة مملوكة بنسبة 50 في المئة لإيني، و40 في المئة لإيجاس وعشرة في المئة لهئة البترول المصرية. وتابع البيان أنه من المتوقع أن تنتج المحطة نحو 4.5 مليون طن من الغاز سنويا، بما يساهم في زيادة

الطاقة التصديرية إلى 12.5 مليون طن. ويدعم استقلال مصر الغازي الاحتياطي النقدي الأجنبي، والذي تعتمد عليه القاهرة في استيراد معظم احتياجاتها. وفي وقت سابق، قال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي "إن زيادة إنتاج الغاز الطبيعي من جميع الحقول سوف يوفر للحكومة حوالي 3.6 مليار دولار سنويا".

وأشار اكتشاف حقل ظهر المصري عام 2015 الأضخ في المتوسط والقريب من أفروبيت، الكثير من الاهتمام حول إسكان أن تحتوي المناطق القبرصية على احتياطات مشابهة.

1.6

مليار متر مكعب قيمة ارتفاع صادرات الغاز المسال خلال الربع الأخير من 2020

وشكل تدفق الغاز من حقل ظهر المصري نقلة نوعية في خارطة صناعة الطاقة المصرية لتوزيع إمدادات الغاز، خاصة إلى أوروبا التي تبحث عن إمدادات بديلة لهيمنة الغاز الروسي. ويوفر اكتفاء مصر من الغاز قدرة كبيرة على توفير الطلب المحلي المتزايد على الطاقة، خاصة في ما يتعلق بتلبية احتياجات محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز الطبيعي، والمسؤولة عن إنتاج حوالي 75 في المئة من إجمالي الكهرباء المنتجة في مصر.



ركود يخيم على التجارة